

Distr.: General
2 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

متابعة السنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٨٢/٦٤، المتعلق بمتابعة السنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

ويتضمن التقرير معلومات عن المبادرات التي أُخذت على الصعيد الدولي خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠١١ لتحقيق تقدّم في التثقيف والتعليم في مجال حقوق الإنسان في إطار متابعة السنة الدولية. ويسلّط التقرير الضوء على الأنشطة المضطلع بها في سياق البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وقيام مجلس حقوق الإنسان بصياغة إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان واعتماده. ويخلص التقرير إلى أن مبادرات الأمم المتحدة، من قبيل البرنامج العالمي، وإعلان الأمم المتحدة، والسنة الدولية، تسهم في زيادة الوعي العالمي بحقوق الإنسان ودور التثقيف والتعليم في مجال حقوق الإنسان بوصفهما أداتين مهمتين لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في مختلف أرجاء العالم.

* A/66/150.



المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (الجارى منذ عام ٢٠٠٥)
٤	ألف - التنسيق العالمي للبرنامج
٤	باء - تقييم تنفيذ خطة العمل للمرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩)
٦	جيم - بدء المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) واعتماد خطة العمل ذات الصلة
٧	دال - الأنشطة الرامية إلى تبادل المعلومات
١٠	هاء - دعم القدرات الوطنية ومبادرات المجتمع المدني
١٢	ثالثا - إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان
١٤	رابعا - استنتاجات

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٧١/٦٢، أن تعلن السنة التي تبدأ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ سنة دولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان، وأهابت بالدول الأعضاء أن تكثف جهودها من أجل تعزيز التعلم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد المحلي والوطني والدولي، وشجعت التعاون على جميع المستويات ومع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحقيق هذه الغاية. وحثت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٧٣/٦٣، الدول الأعضاء على أن تقوم، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين وبدعم من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، وبالتعاون معهما، بوضع استراتيجيات دولية و/أو خطط عمل إقليمية ووطنية ومحلية تهدف إلى التعلم الواسع النطاق والمتواصل في مجال حقوق الإنسان على جميع المستويات. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والستين تقريراً عن تنفيذ كلا القرارين.

٢ - وبناء على ذلك، عُرض على الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقرير الأمين العام (A/64/293)، تضمن معلومات عن المبادرات المتخذة حتى آب/أغسطس ٢٠٠٩ لتحقيق أهداف السنة الدولية. وجاء في قرار الجمعية ٨٢/٦٤ أنها إذ تعترف بأنه يمكن للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام وللبرلمانيين، حسب الاقتضاء، القيام بدور مهم في تعزيز التعلم في مجال حقوق الإنسان والأخذ به، فإنها تشجّع مجموعة متباينة من أصحاب المصلحة المعنيين على اتخاذ إجراءات تهدف إلى توسيع نطاق التعلم في مجال حقوق الإنسان واستدامته على جميع الصعد. وأهابت بمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان دعم المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات الإقليمية ووسائل الإعلام وغيرها من الجهات المعنية، وكذلك المنظمات والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والتعاون والتآزر معها على نحو وثيق في الجهود الرامية، على وجه الخصوص، إلى وضع استراتيجيات وبرامج عمل دولية وإقليمية ووطنية ومحلية تهدف إلى توسيع نطاق التعلم في مجال حقوق الإنسان. وفي نفس القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

٣ - ويغطي هذا التقرير الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠١١ ويصف المبادرات المتعلقة بالتثقيف والتدريب والتعليم في مجال حقوق الإنسان، التي اتخذت في إطار متابعة السنة الدولية، والتي يسهّرها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا سيما في سياق البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (الجارى منذ عام ٢٠٠٥)،

وكذلك جهود مجلس حقوق الإنسان في مجال وضع المعايير فيما يتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

ثانياً - البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (الجاري منذ عام ٢٠٠٥)

ألف - التنسيق العالمي للبرنامج

٤ - أعلنت الجمعية العامة عن البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في قرارها ١١٣/٥٩ ألف بوصفه مبادرة عالمية مستمرة، يتألف هيكلها من مراحل متعاقبة، كان من المقرر أن تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ووفقاً لخطة العمل التي اعتمدها الجمعية في القرار ١١٣/٥٩ بء (انظر A/59/525/Rev.1)، ركزت المرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) على دمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في نظامي التعليم الابتدائي والثانوي. وفي وقت لاحق، قام مجلس حقوق الإنسان، بموجب القرار ٢٤/٦، بمد المرحلة الأولى من الخطة لسنتين إضافيتين، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٥ - وتركز المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) من البرنامج العالمي على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي وعلى تدريب المعلمين والمربين والموظفين المدنيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والعسكريين في مجال حقوق الإنسان. واعتمد مجلس حقوق الإنسان خطة العمل المتصلة بذلك (انظر A/HRC/15/28) في قراره ١١/١٥.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية حقوق الإنسان تعزيز خطط العمل للمرحلتين الأولى والثانية ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذها على الصعيد الوطني. وتفاعلت المفوضية بشكل متواتر مع طائفة واسعة من العناصر الفاعلة، من قبيل الحكومات وكيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، وكذلك المجتمع المدني؛ وقامت بتوفير المعلومات والمنشورات وتقديم المشورة وغير ذلك من الدعم؛ وشاركت في الأحداث ذات الصلة.

باء - تقييم تنفيذ خطة العمل للمرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩)

٧ - خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى منتصف ٢٠١٠، واصلت مفوضية حقوق الإنسان توفير خدمات الأمانة للجنة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس، التي كانت قد أنشئت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في سياق المرحلة الأولى للبرنامج العالمي بهدف تيسير تنسيق الدعم المقدم من

الأمم المتحدة لتنفيذ برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني في نظامي التعليم الابتدائي والثانوي^(١).

٨ - وخلال الفترة بين الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ ومنتصف ٢٠١٠، أجرت لجنة التنسيق التقييم الختامي لتنفيذ المرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩) من البرنامج العالمي على الصعيد الوطني، وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ٤/١٢. وعقدت لجنة التنسيق اجتماعها السابع والأخير في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وناقشت فيه بوجه خاص منهجية التقييم واتفقت على إعداد استبيان تقييمي لذلك الغرض.

٩ - وقدم التقرير التقييمي الختامي (A/65/322)، الذي أُعدَّ استنادا إلى ٧٦ تقريرا وطنيا، إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وطبقا لهذا التقرير، اتخذت الدول الأعضاء بعض التدابير لدمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في نظمها المدرسية؛ وأحرز تقدم ملحوظ بشكل خاص في جعل التثقيف في مجال حقوق الإنسان جزءا من المقررات الدراسية الوطنية. وذكر التقرير عددا من المبادرات الوطنية، في مجالي السياسات والإجراءات، لتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان في الحياة المدرسية اليومية. وحدد التقرير ثغرات معينة في التنفيذ، أشارت إلى ضرورة اتباع نهج أكثر شمولا واتساقا على الصعيد الوطني. وعليه، شجع التقرير الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز ما أُحرز من تقدم بالاستمرار في التنفيذ وفق الإرشادات الواردة في خطة العمل.

١٠ - وتقوم مفوضية حقوق الإنسان منذ ذلك الحين بنشر النتائج التي خلص إليها التقييم الختامي في اتصالاتها بمختلف المعنيين بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويمكن الاطلاع على التقرير التقييمي الختامي وفرادى التقارير الوطنية في صفحة شبكية مخصصة لها، تتضمن أيضا التقارير الوطنية المقدمة من الحكومات بعد وضع التقرير التقييمي في صيغته النهائية^(٢).

(١) تألفت لجنة التنسيق من الكيانات التالية: منظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة شؤون الإعلام، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمكتب الدولي للتربية التابع لها، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والبنك الدولي. وشارك مجلس أوروبا في اللجنة بصفة مراقب. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اللجنة المشتركة بين الوكالات في الموقع الإلكتروني التالي: www2.ohchr.org/english/issues/education/training/UN-inter-agency.htm

(٢) انظر www2.ohchr.org/english/issues/education/training/evaluationWPHRE.htm

١١ - وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أصدرت لجنة التنسيق بيانا مشتركا ثالثا بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال، حثت فيه الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان باعتباره وسيلة لتحقيق هدف القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول ٢٠١٦^(٣).

١٢ - وانتهت ولاية لجنة التنسيق بانتهاء المرحلة الأولى من البرنامج العالمي. إلا أن مفوضية حقوق الإنسان تواصل التعاون بانتظام مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

جيم - بدء المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) واعتماد خطة العمل ذات الصلة

١٣ - عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣/١٠، قامت المفوضة السامية بالتشاور مع الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية وغير الحكومية بشأن ما يمكن أن تركز عليه المرحلة الثانية للبرنامج العالمي. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، عرضت نتائج التشاور على المجلس (A/HRC/12/36). ولتحفيز المناقشات وتيسير صنع القرار بشأن نطاق تركيز المرحلة الثانية وطول أمدها، قام الفريق العامل المعني بالتثقيف والتعلم في مجال حقوق الإنسان التابع لمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة التشاورية مع الأمم المتحدة، في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بعقد حلقة نقاش في جنيف ناقشت الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية للبرنامج العالمي. وكان من بين المشاركين في الحلقة ممثلون عن الحكومة الراعية (كوستاريكا)، ومفوضية حقوق الإنسان، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب واثنتان من منظمات المجتمع المدني.

١٤ - وقرر مجلس حقوق الإنسان، بموجب القرار ٤/١٢، أن ينصب تركيز المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) على التعليم العالمي وعلى برامج التدريب في مجال حقوق الإنسان للمعلمين والمربين والموظفين المدنيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والعسكريين على جميع المستويات، وشجّع الدول الأعضاء التي لم تكن قد أدمجت بعد التثقيف في مجال حقوق الإنسان في نظامي التعليم الابتدائي والثانوي على أن تقوم بذلك. وطلب المجلس إلى مفوضية حقوق الإنسان أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والعناصر الفاعلة غير الحكومية،

(٣) يمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان في الموقع الإلكتروني التالي: www2.ohchr.org/english/issues/education/training/joint_statements.htm

بالإعداد للتشاور مع الدول بشأن وضع خطة عمل للمرحلة الثانية وتقديمها إليه للنظر فيها في دورته الخامسة عشرة.

١٥ - وبناء على ذلك، قامت المفوضية، بالتشاور مع اليونسكو وغيرها من أصحاب المصلحة، بإعداد مشروع خطة عمل للمرحلة الثانية (انظر A/HRC/15/28). وبعد عرض مشروع الخطة على الحكومات لاستعراضها وتنقيحها في ضوء تعليقاتها، قام المجلس في دورته الخامسة عشرة باعتمادها (القرار ١٥/١١). وخلال تلك الدورة، قام الفريق العامل المعني بالثقافة والتدريب في مجال حقوق الإنسان التابع لمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة التشاورية مع الأمم المتحدة بعقد حلقة نقاش شاركت فيها مفوضية حقوق الإنسان والحكومات الراحية، بهدف زيادة الوعي بخطة العمل للمرحلة الثانية وتعزيز تنفيذها.

١٦ - وتوفر خطة العمل للمرحلة الثانية إطارا عاما لعمل للحكومات وتوجيهات عملية موضوعية للتنفيذ الوطني. وتعرّف الثقيف في مجال حقوق الإنسان بأنه "أي جهد للتعلم والتعليم والتدريب والإعلام يرمي إلى إرساء ثقافة عالمية في مجال حقوق الإنسان" (A/HRC/15/28، الفقرة ٣). وتشدد على أن "تؤدي جميع مقومات وعمليات التعلم، بما في ذلك المقررات والمواد والأساليب والتدريب إلى تعلم حقوق الإنسان" (A/HRC/15/28، الفقرة ٢٢(أ))، وتشجع استخدام أساليب ونهج محورها التعلم، والمشاركة النشطة للطلاب في عمليات التعلم، واستعراض مواد التعليم والتعلم وتنقيحها لضمان توافقها مع مبادئ حقوق الإنسان (A/HRC/15/28، الفقرتان ٢٨ و ٤٤).

١٧ - وتقوم المفوضية حاليا، إلى جانب اليونسكو، بتنفيذ استراتيجيات نشر خطة العمل، مُستهدفة أصحاب المصلحة المعنيين بالثقيف في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات التعليم العالي، والمنظمات الحكومية الدولية.

١٨ - ووفقا لقرار المجلس ١٥/١١، ستقوم المفوضية بتقديم تقرير مرحلي بشأن تنفيذ البرنامج العالمي إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الأخيرة في عام ٢٠١٢.

دال - الأنشطة الرامية إلى تبادل المعلومات

١٩ - واصلت مفوضية حقوق الإنسان التوعية بالمبادرات في مجال الثقيف في مجال حقوق الإنسان على مختلف الصعد من خلال أنشطة تبادل المعلومات والتواصل الشبكي^(٤). وتتعهد

(٤) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الأنشطة في الموقع الإلكتروني التالي:

.www2.ohchr.org/english/issues/education/training/index.htm

المفوضية الصفحات الشبكية^(٥) بشأن البرنامج العالمي وتواصل التوسع فيها، ويمكن الاطلاع عليها بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية. وتتضمن هذه الصفحات في جملة أمور المعلومات الواردة من الحكومات بشأن الأنشطة الوطنية المتصلة بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان في المدارس وبشأن الخطط والاستراتيجيات الوطنية الكلية للتحقيق في مجال حقوق الإنسان.

٢٠ - وتدعم المفوضية توثيق الممارسات الجيدة في التحقيق في مجال حقوق الإنسان وجمعها ونشرها على الصعيد الإقليمي. فقد قامت بالاشتراك مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واليونسكو، ومجلس أوروبا، بإعداد خلاصة جامعة للممارسات الجيدة ونشرها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويتوافر هذا المنشور، المعنون التحقيق في مجال حقوق الإنسان في النظم المدرسية في أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية: خلاصة جامعة للممارسات الجيدة، بالإنكليزية والروسية، في صورة مطبوعة، وكقرص مدمج، وفي نسق إلكتروني جذاب^(٦).

٢١ - وواصلت المفوضية إعداد ونشر مختارات من المواد والمنهجيات التدريبية والتثقيفية في مجال حقوق الإنسان على أساس الممارسات الجيدة^(٧). ففي آذار/مارس ٢٠١١، قامت، بالاشتراك مع مؤسسة إكويتاس - المركز الدولي للتحقيق في مجال حقوق الإنسان، بنشر دليل بعنوان تقييم أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان: دليل المربين في مجال حقوق الإنسان^(٨)، يهدف إلى دعم تقييم أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان بصورة دقيقة ومنهجية ومستمرة للمتعلمين الكبار، وذلك بغية تعظيم الأثر التدريبي وقياسه. وباستناد الدليل إلى البحوث والممارسات القائمة في مجال التقييم التربوي، فإنه يزود المربين في مجال حقوق الإنسان بالمعارف الأساسية في التقييم ويوفر إرشادات متدرجة، تشمل أمثلة للأدوات والأساليب التي يمكن تحويلها لملاءمة السياقات المختلفة. وثمة أداة منهجية أخرى يجري حالياً

(٥) انظر www2.ohchr.org/english/issues/education/training/programme.htm

(٦) يمكن الاطلاع على المنشور في الموقع الإلكتروني التالي: www.ohchr.org/EN/PublicationsResources/Pages/TrainingEducation.aspx

(٧) يمكن الاطلاع على منشورات مفوضية حقوق الإنسان، بما في ذلك المنشورات الإلكترونية ذات الصلة، في الموقع الإلكتروني التالي: www.ohchr.org/EN/PublicationsResources/Pages/Publications.aspx

(٨) يمكن الاطلاع على الدليل بالإنكليزية في الموقع الإلكتروني التالي: <http://equitas.org/en/popular-may-10-2011-publication-of-evaluating-human-rights-training-activities-a-handbook-for-human-rights-educators/>. وستوافر النسخة الفرنسية في كانون الأول/ديسمبر، والإسبانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

وضعها في صيغتها النهائية وهي دليل للتقييم الذاتي للحكومات بشأن دمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي.

٢٢ - وثمة موردان رئيسيان قامت المفوضية بإعدادهما؛ هما مجموعة الموارد المتعلقة بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وقاعدة البيانات بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وتضم مجموعة الموارد، وهي قسم متخصص في مكتبة المفوضية في جنيف، أكثر من ٢٠٠٠ مادة من مواد التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان من مختلف أنحاء العالم؛ وقد أضيف إلى مقتنياتها أكثر من ٤٠٠ مورد جديد في الفترة المشمولة بالاستعراض^(٩). أما قاعدة البيانات فالهدف منها تيسير تبادل المعلومات بشأن برامج التعلم والمؤسسات التعليمية في مختلف أنحاء العالم^(١٠)، وتتضمن معلومات عن برامج أكثر من ١١٠٠ مؤسسة من مؤسسات حقوق الإنسان و ٣٥٠ برنامجا من برامج التدريب في مجال حقوق الإنسان. وتمتلك قاعدة البيانات مجموعة من الوظائف تجعل استخدامها أيسر وتضفي عليها طبيعة تفاعلية. وعلى الأخص، يسمح خيار البحث المتعدد فيها للمستخدمين بالقيام بعملية بحث مخصصة عن المؤسسات والبرامج حسب نوع البرنامج أو المؤسسة، والبلد، والجماعة المستهدفة. وتضاف إلى قاعدة البيانات مدخلات جديدة بانتظام.

٢٣ - ومن أجل نشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مستوى العالم، تتعهد المفوضية مجموعة واسعة من صيغ الإعلان بلغات ولهجات مختلفة، يمكن الاطلاع عليها جميعا في الموقع الإلكتروني للمفوضية، إضافة إلى مجموعة من المواد المطبوعة وغير المطبوعة. وقد استحدثت كلتا المجموعتين في سياق عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤) وقد نمتا باضطراد على مدى الأعوام. وفي الوقت الحالي، يتوافر نص الإعلان العالمي بأكثر من ٣٧٥ لغة ولهجة وطنية ومحلية، وتتضمن مجموعة المواد الآن أكثر من ٣٥٠ بندا، من قبيل المواد المطبوعة، والموارد السمعية البصرية، وطائفة واسعة من البنود التذكارية.

٢٤ - وتقوم المفوضية، في إطار أنشطتها اليومية في مجال التواصل، بالرد على الاستفسارات التي ترد إليها من الكيانات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتوفير الخدمات المرجعية ذات الصلة وغيرها من التوجيهات. وتوفر المنح المقدمة من المفوضية، ومنشوراتها، ومشاركة موظفيها المتخصصين،

(٩) يمكن الاطلاع على الفهرس في الموقع الإلكتروني التالي: www2.ohchr.org/english/issues/education/training/collection.htm.

(١٠) يمكن الاطلاع على قاعدة البيانات في العنوان الإلكتروني التالي: <http://hrc.ohchr.org/hret>.

وغير ذلك من المساهمات، الدعم للأنشطة الدولية والإقليمية التي تنظمها العناصر الفاعلة الأخرى للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٢٥ - وأنشأ مجلس أوروبا فريق اتصال دولي معنيا بالتثقيف في مجالي المواطنة وحقوق الإنسان لضمان التعاون الوثيق بين المبادرات الإقليمية والدولية في مجال التثقيف بشأن المواطنة وحقوق الإنسان، بما في ذلك تبادل المعلومات وتنفيذ الأنشطة المشتركة. ويشمل الأعضاء الحاليون مجلس أوروبا، والمفوضية الأوروبية، ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واليونسكو. وسيستمر تقصي سبل التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى.

٢٦ - وتمثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عناصر فاعلة رئيسية في التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وأثناء الاجتماعين السنويين الثالث والعشرين والرابع والعشرين للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المعقودين في جنيف في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، عُقدت جلسات مواضيعية بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي الاجتماع الثالث والعشرين، عُقدت حلقة نقاش عن المستجدات في ميدان التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠، كان المشاركون فيها يمثلون اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المغرب ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي الاجتماع الرابع والعشرين، عُقدت حلقة نقاش مواضيعية عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في ١٨ أيار/مايو ٢٠١١. وقام المشاركون في هذه الحلقة، الممثلون للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المغرب وأيرلندا والسلفادور والهند، بتبادل خبراتهم في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من خلال التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

هاء - دعم القدرات الوطنية ومبادرات المجتمع المدني

٢٧ - تم دعم القدرات الوطنية للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان من خلال المكاتب الميدانية لمفوضية حقوق الإنسان ومن خلال مقرها. وقد كثفت المفوضية جهودها لتعزيز القدرات الوطنية لتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للعسكريين وأفراد الشرطة وغيرهم من الموظفين الموزعين في عمليات حفظ السلام. وقامت أيضا، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، بوضع وتنفيذ برنامج المفوضية/اليونيتار لتوجيه الدبلوماسيين في مجال حقوق الإنسان. ويهدف البرنامج إلى تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ونظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان. ويجري

منذ عام ٢٠٠٩ تنظيم برامج كل عام في جنيف ونيويورك، وقد عُقد أحد هذه البرامج في أديس أبابا. وعُقدت دورات تدريبية في منهجيات رصد حالة حقوق الإنسان للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إكوادور وتايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي. وقام مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، الكائن في الدوحة، بالتركيز في عام ٢٠١٠ على إثبات وجوده في المنطقة كمشريك في بناء قدرات المكلفين بواجبات وأصحاب الحقوق في مجال حقوق الإنسان، وبوصفه مركز تفوق في التعلم والتوثيق وتبادل الممارسات الإيجابية. واستُحدث برنامج ماجستير في حقوق الإنسان، هو الأول من نوعه في الاتحاد الروسي، من خلال مشروع مشترك بين مفوضية حقوق الإنسان، والمركز الأوروبي المشترك بين الجامعات لحقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية، واتحاد الجامعات الروسية؛ وقامت مفوضية حقوق الإنسان أيضا بتيسير إنشاء مركز موارد مشترك بين الجامعات للبحوث في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وبتزويد المركز بالمعدات.

٢٨ - واضطلعت مفوضية حقوق الإنسان من خلال مكاتبها الميدانية بعدد كبير من أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان. وتشمل قائمة الأنشطة^(١١) المنفذة على سبيل المثال لا الحصر توفير التدريب في مجال رصد حالة حقوق الإنسان أثناء الانتخابات في غينيا وأوغندا، وتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لقوات الأمن في توغو وسيراليون، وتوفير التدريب في مجال مناصرة حقوق الإنسان للمجتمع المدني في كوت ديفوار، وتدريب العناصر القضائية في دارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كمبوديا، قامت مفوضية حقوق الإنسان بدعم وضع خطة تدريب شاملة لموظفي السجون، اعتمدها وزارة الداخلية في وقت لاحق. وفي بيرو، نُظمت دورة تدريبية للقضاة والمدعين العامين بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وفي نيبال، نظمت حلقات عمل بشأن رصد حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمسؤولي الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والفئات المجتمعية. وزودت العناصر الفاعلة المحلية في منطقة غرب أفريقيا بتدريب موجه في مجال أهلية المقاضاة وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد الداخلي. وفي هايتي، قامت المفوضية، عن طريق التدريب في مجال المسائل المتعلقة بالحماية وبغير ذلك من الوسائل، بدعم دمج الأشخاص المشردين داخليا، وعلى وجه الخصوص، إشراك الجماعات النسائية في إدارة مخيمات الأشخاص المشردين داخليا وإعداد استراتيجيات حماية في مناطق إقامتهم. وعُقدت حلقات عمل عن الحق في سكن لائق في صربيا. وفي تيمور ليشتي، قدمت مشورة وتدريب

(١١) للاطلاع على معلومات أوفى، انظر *OHCHR Report 2010*، الذي يمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني التالي: www2.ohchr.org/english/ohchrreport2010/web_version/ohchr_report2010_web/index.html#home

تقنيين للمسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز مؤسستها الوطنية وتشجيع العدالة الانتقالية.

٢٩ - وفيما يتعلق بالتدريب في مجال آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نظمت حلقات عمل بشأن عملية الاستعراض الدوري الشامل في عدد من المناطق والبلدان، بما في ذلك الشرق الأوسط والنيجر والصومال وميانمار وهندوراس وبنما وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وقدمت مفوضية حقوق الإنسان أيضا التدريب على إعداد التقارير عن التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة وتنفيذ هذه التوصيات. وفي عام ٢٠١٠، أُجري ما مجموعه ١٢ نشاطا في مجال بناء القدرات والتدريب، تتعلق بالمبادئ التوجيهية المخصصة للوثيقة الأساسية الموحدة والمعاهدات، وإعداد التقارير، والاتصالات الفردية، ومتابعة التوصيات، مع الدول الأطراف، بناء على طلبها، في البحرين، وبيرو، وبيلاروس، وتركمانستان، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والرأس الأخضر، والسنغال، والصين (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة)، وقطر، وكازاخستان، والمكسيك، واليابان.

٣٠ - ومشروع المساعدة المشتركة للمجتمعات المحلية هو مبادرة مشتركة بين مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم المبادرات الشعبية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في مجموعة مختارة من البلدان. ويوفر المشروع منذ بدايته في عام ١٩٩٨ منحا صغيرة لأكثر من ٧٠٠ منظمة وطنية ومحلية من منظمات المجتمع المدني^(١٢). وقد بدأت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المرحلة السابعة (٢٠١١-٢٠١٢) من المشروع في نيسان/أبريل ٢٠١١ حيث تركز على وجه الخصوص على دعم الأنشطة المناهضة للتمييز على أي أساس وضد أي جماعة، فيما يتمشى مع واحدة من الأولويات المواضيعية الست للمفوضية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وستقوم المفوضية والبرنامج الإنمائي في ٢٠١١ بتقديم منح في ١٤ بلدا^(١٣).

ثالثا - إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية حقوق الإنسان تيسير مبادرة مجلس حقوق الإنسان، التي يقودها محفل التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان^(١٤)، لوضع

(١٢) انظر www2.ohchr.org/english/issues/education/training/act.htm.

(١٣) إكوادور، وأوروغواي، وأوغندا، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجيبوتي، والرأس الأخضر، والسنغال، والعراق، والكاميرون، وكوسوفو، وموريتانيا.

(١٤) محفل التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان هو مجموعة حكومية أقاليمية غير رسمية تتألف من إيطاليا، وسلوفينيا، والسنغال، وسويسرا، والفلبين، وكوستاريكا، والمغرب.

إعلان للأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وقد أطلقت هذه المبادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٠/٦، الذي طلب فيه إلى اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان أن تعد مشروع الإعلان. وفي الفترة بين آب/أغسطس ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عمل فريق صياغة تابع للجنة الاستشارية على وضع الإعلان، وقامت اللجنة الاستشارية بإحالة مشروع الإعلان إلى المجلس للنظر فيه في دورته الثالثة عشرة، وفقا لكل من قراري المجلس ١٠/٦ و ٢٨/١٠^(١٥).

٣٢ - وأجريت مناقشة لمشروع الإعلان الذي أحالته اللجنة الاستشارية في اجتماع رفيع المستوى عقده المجلس أثناء دورته الثالثة عشرة. وقرر المجلس، في قراره ١٣/١٥، إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية، يجتمع لمدة أقصاها خمسة أيام عمل قبل دورته السادسة عشرة، للتفاوض بشأن مشروع الإعلان ووضعه في صيغته النهائية وتقديمه إلى المجلس على أساس المشروع المقدم من اللجنة الاستشارية.

٣٣ - وقبل انعقاد الفريق العامل، أجرى محفل التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، في ٢٤ حزيران/يونيه و ٣ أيلول/سبتمبر و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مشاورات غير رسمية مفتوحة بشأن النص المقدم من اللجنة الاستشارية، وقام بعدئذ بتلقيحه.

٣٤ - واجتمع الفريق العامل، الذي زودته مفوضية حقوق الإنسان بخدمات الأمانة، في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ للتفاوض بشأن مشروع إعلان الأمم المتحدة ووضعه في صيغته النهائية، ثم قام باعتماده وإحالته إلى مجلس حقوق الإنسان للنظر فيه في دورته السادسة عشرة^(١٦). وفي القرار ١/١٦ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس، اعتمد المجلس إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان وأوصى بأن تعتمده الجمعية العامة^(١٧).

٣٥ - ويعرّف الإعلان التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان بأنه "جميع الأنشطة التثقيفية والتدريبية والإعلامية وأنشطة إذكاء الوعي والتعلم الرامية إلى تعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبالتالي الإسهام في أمور منها منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بتزويد الأشخاص بالمعارف والمهارات والفهم وتطوير مواقفهم وسلوكهم، بغية تمكينهم من الإسهام في بناء وتعزيز ثقافة عالمية لحقوق الإنسان" (المادة ٢-١).

(١٥) انظر تقرير اللجنة الاستشارية عن دورتها الرابعة (A/HRC/AC/4/4)، التوصية ٢/٤.

(١٦) انظر أيضا تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية (A/HRC/WG.9/1/3).

(١٧) يرد نص الإعلان على النحو الذي اعتمده المجلس في مرفق القرار ١/١٦.

٣٦ - وقد ساهم المجتمع المدني في عملية الصياغة بتوفير مُدخلات مكتوبة وتقديم بيانات خطية وشفوية أثناء دورات المجلس، والمشاركة في جملة أمور في المشاورات غير الرسمية الثلاث وفي اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية. وقام الفريق العامل المعني بالثقيف والتعلم في مجال حقوق الإنسان التابع لمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة التشاورية مع الأمم المتحدة، ومقره جنيف، بتنظيم حلقتي نقاش لمشروع الإعلان، بالتوازي مع دورتي المجلس الثالثة عشرة (في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠) والسادسة عشرة (١١ آذار/مارس ٢٠١١)، شارك فيهما ممثلو الحكومات الراحية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية النشطة في مجال الثقيف في حقوق الإنسان.

٣٧ - وقامت مفوضية حقوق الإنسان بإعداد صفحة شبكية^(١٨) مخصصة لإعلان الأمم المتحدة بشأن الثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وسيجري تحديث هذه الصفحة لتعكس نظر الجمعية العامة في الإعلان في دورتها السادسة والستين.

رابعا - استنتاجات

٣٨ - في إطار متابعة السنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان التي بدأت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كرّست جهود كثيرة على الصعيد الدولي للثقيف والتعلم في مجال حقوق الإنسان. ويدل ذلك على تنامي الاهتمام بالثقيف والتعلم في مجال حقوق الإنسان بين الأجهزة الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الحكومية الدولية والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني. وأدى التآزر بين هذه المبادرات الدولية من قبيل السنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان، والبرنامج العالمي للثقيف في مجال حقوق الإنسان، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، إلى حفز التقدم

الكلّي في الثقيف والتعلم في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك وضع استراتيجيات وطنية، وتوسيع التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وزيادة عدد موارد تبادل المعلومات والأدوات المنهجية، وزيادة التزام الحكومات على الصعيد الدولي، وهو ما يمكن أن يُحدث أثرا إيجابيا على استدامة الجهود الوطنية.

(١٨) <http://www2.ohchr.org/english/issues/education/training/UNDHREducationTraining.htm>